القطان يقترح إلغاء جميع القرارات واللوائح المانعة للجمع بين الوظيفة الحكومية والدراسة

أعلن النائب د. علي القطان عن تقدمه باقتراح برغبة بإلغاء قرارات مجلس الخدمة المدنية واللوائح الإدارية من الجهات الحكومية الصادرة بشأن منع الجمع بين الوظيفة الحكومية والدراسة،وقال القطان في مقدمة الاقتراح:

في أول حكم قضائي من نوعه قامت محكمة الاستئناف (مؤيدة بذلك الحكم الصادر من حكم أول درجة الصادر من المحكمة الإدارية) بإلغاء قرار ديوان الخدمة المدنية بشأن حظر الجمع بين الوظيفة والدراسة، وبعد هذا الحكم أصبح الموظف لا يحتاج إلى إذن للدراسة، واستدركت المحكمة في حيثياتها (بل من الأحرى تشجيع الموظف على الدراسة لتزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء الذين تقع على عاتقهم مسؤولية العمل في مختلف مجالاته، وليس من شك في أنه إذا أخل الطالب بواجباته الوظيفية أو قصر في النهوض بأي من أعبائها فإن جهة العمل تملك من الأدوات القانونية ما يكفل لها محاسبة الموظف وفقاً للقوانين واللوائح)، وأكملت المحكمة في حيثياتها (وبالنسبة لتمسك جهة الإدارة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم «1986/10» بشأن لائحة البعثات والإجازات الدراسية وما ورد في المادة «25» فإن المقصود بالمبعوث هو الموظف الذي يوفد في بعثة والمقصود بالمجاز هو الموظف الموفد أو المصرح له بإجازة دراسية بما مفاده أن هذا القرار لا يخاطب – بوضوح كوضوح الشمس في رابعة النهار – الموظف الذي يلتحق بالدراسة على حسابه الخاص، وهو ما يدعو فعلاً إلى الاستغراب من حد التخبط الذي وصلت إليه جهة الإدارة في هذا الخصوص.

الغانم يشارك «عن بعد» باجتماع رؤساء المجالس التشريعية الخليجية

الغانم خلال الاجتماع

شارك رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في أعمال الاجتماع الخامس عشر لرؤساء مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي.

وتم خلال الاجتماع اختيار موضوع السياسات المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في مواجهة تداعيات التغير المناخي ليكون الموضوع الخليجي المشترك لعام 2022.

وأكد الغانم في مداخلة له خلال الاجتماع أهمية هذا الموضوع وعلاقته المباشرة بمبادرة ولي عهد المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود فيما يتعلق بمبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر.

وقال الغانم «سيكون هناك نوع من الانسجام بين مقترحنا وبين ما يحدث في المنطقة فيما يتعلق بهذا الملف»، مؤكدا ان هذه المبادرة البيئية مهمة جدا في هذا الوقت. وأضاف الغانم «أتوجه بالشكر الجزيل لرئيسة مجلس النواب بمملكة البحرين فوزية عبدالله زينل، على عطائها وحسن إدارتها طيلة فترة رئاستها لتجمعنا البرلماني الخليجي، متمنيا لأخي رئيس مجلس الشورى السعودي الشيخ د. عبدالله بن محمد آل الشيخ، التوفيق والسداد خلال فترة رئاسته الحالية

المطريطالب بصورة ضوئية من عقود شركات تنظيف مدارس «التربية»

حمد المطر

وجه النائب د. حمد المطر الدين سؤالين إلى وزير التربية د. علي المضف، نصا على ما يلي:

السؤال الأول

تعاني مدارس التربية في كل سنة من عدم عمل الصيانة مع بداية العام الدراسي، وهذه المعاناة متكررة أوجدت شعورا لدى مدير المدرسة بعدم جدية وزارة التربية في عمل صيانة دورية خلال فترة الصيف والتي تعد فترة حيوية لعمل أي تعديلات فنية للمدارس، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – صورة ضوئية من كل البلاغات المقدمة من المدارس إلى الوزارة حول هذا الشأن.

2 – جدول توضيحي يبين الآتي (اسم المدرسة – نوع البلاغ – سرعة الاستجابة – المحافظة).

3 – صورة ضوئية من عقود شركات تنظيف المدارس والمراسلات التي حول ذلك.

4 – جدول تفصيلي بميزانيات الصيانة حسب كل محافظة.

السؤال الثاني

إن نقص موظفي الأمن في المدارس مع التقصير في تسلم رواتبهم أدى إلى وجود مشاكل وعدم اهتمام بمنشآت وزارة التربية، وأغلب الشركات وللأسف تتلاعب بالبشر بمعظم حراس الأمن رواتبهم متدنية ما يضطرهم إلى العمل خارج المدرسة وهذه المشاكل متكررة كل سنة ولا يوجد لها حل جذري من خلال النظام التعاقدي مع الشركات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – أسماء الشركات المخالفة في الحراسة.

2 – جدول توضيحي يبين التالي (المحافظة – اسم الشركة – المخالفات – نوع المخالفة – اسم المدرسة – دور وزارة التربية).

3 – قيمة الرواتب المستحقة لحراس الأمن من الوزارة إلى الشركة.

4 – عدد المدارس التي يوجد بها نقص في موظفي الأمن.

في اليوم الثاني لمؤتمر الإصلاح والبناء

نواب: المنظومة الصحية ركن مهم في جهود التطوير والتخطيط التنموي

رياض عواد

ناقشت ورشة عمل ضمن فعاليات اليوم الثاني لمؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء والذي ينظمه عدد من النواب في مجلس الأمة قضية إصلاح المنظومة الصحية.

وقال النائب مهند الساير في كلمة له خلال الورشة إن هناك أكثر من 300 قضية مهمة في دولة الكويت تحتاج إلى تسليط الأضواء عليها لحلحلتها، موضحا أن المنظومة الصحية ركن مهم في جهود التطوير وفي أي خطط تنموية.

وكشف الساير عن وجود مقترح مبدئي بشأن الوضع الصحي في الكويت بشأن تخصيص قانون للبرامج الطبية يعطي وزير الصحة مجالا لطلب المتخصصين وفقا لصلاحيات مسبقة ورقابة لاحقة وتمنحه صلاحيات تعالج البيروقراطية الموجودة، كما تنظم مسألة سقف الرواتب.

وشدد على أهمية دور المتخصصين في المنظومة الصحية باعتبارها أساس نجاح أي مؤسسة صحية في الكويت، معربا عن تفاؤله أن يخرج المؤتمر بنتائج يمكن عند ترجمتها على أرض الواقع تحسين المنظومة الصحية في البلاد.

من جهته أعرب النائب د. حسن جوهر عن الفخر والتقدير بما قدمه الأطباء من جهود شاقة خلال الفترة الأخيرة، مؤكدا الحاجة إلى استمرار الجهود المتميزة للكادر الطبي لخدمة النماذج الصحية الجبارة مثل مستشفى جابر ومستشفى الجهراء.

وتساءل جوهر عن أسباب تراجع ريادة الكويت في المجال الطبي، مؤكدا مسؤولية الإدارة في خلق بيئة مستدامة لتطوير الخدامات واستعادة الريادة خصوصا أن ميزانية الصحة البالغة 3 مليارات دينار تشير إلى عدم وجود مشكلة مالية لتحقيق ذلك.

وأوضح جوهر أنه فيما يتعلق بمسألة توفير الدواء، فالكويت تحتاج إلى تنفيذ مبادرة إنشاء شركة كويتية مساهمة مختصة بالصناعات الدوائية، مؤكدا من جهة أخرى أهمية موضوع التأمين الصحي وتوفيره للمواطنين وفقا لمعايير صحية عالمية.

يذكر إن مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء يستمر لمدة 4 أيام تتضمن نقاشات مفتوحة وورش عمل وصياغة مقترحات وحلولا واقعية بمشاركة شخصيات عامة سياسية واقتصادية وذوي الاختصاص والخبرة وممثلي عن جمعيات النفع والاتحادات والنقابات والقوائم الطلابية

وكانت ورشة العمل قد انطلقت أمس في حلقتها الأولى ضمن فعاليات مؤتمر شركاء في الإصلاح والبناء الذي استضافه مجلس الأمة قضية التوظيف والشباب.

الصندوق الوطني

وأوضح النائب مهند الساير خلال فعاليات الورشة أن هناك تعديلات نيابية مهمة لقانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تسمح للموظف بممارسة العمل التجاري مع استمراره بعمله الحكومي بنظام المكافأة، إضافة إلى التعديلات الأخرى على القوانين ذات الصلة بالتشجيع على العمل في القطاع الخاص.

وكشف الساير في هذا الصدد عن عزمه تقديم تعديل على قانون توظيف غير الكويتي يقضي بتوظيف الأجنبي الحاصل على تقدير جيد جداً فما فوق.

وبين أنه بخصوص العمل في القطاع الأهلي فإنه يحتاج إلى تعديل رئيس يطمئن صاحب العمل المتخوف من تحمل تكلفة التأمينات الاجتماعية للموظف حال ترك العمل من دون دفع الاشتراك، إضافة إلى تعديلات أخرى توفر عامل الجذب للكويتيين للاتجاه نحو القطاع الخاص.

تضارب المصالح

من جهته أكد النائب د. حسن جوهر أهمية المعالجة التشريعية لقضية تضارب المصالح بما يواكب المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وقعتها الكويت في هذا الشأن.

وبين جوهر أن التعديل المقدم على الاقتراح الخاص بتعيين القياديين يختص باستدامة إنجاز القيادي وهي نقطة مهمة لأنه يتيح لجميع الكويتيين المؤهلين وضع سيرتهم الذاتية لدى ديوان الخدمة للمنافسة في اختيار القياديين.

كما شدد على أهمية أن تحمي التشريعات الكويتيين العاملين في القطاع الخاص ضمن أي تقلبات تؤثر على مستقبلهم الوظيفي معتبرا أنه من غير المقبول إلزام الكويتي بالتقييم العلمي واعتمادات الشهادات دون غيره من الموظفين.

وقال جوهر إن عدم وجود ربط لمخرجات التعليم مع سوق العمل كارثة تعصف بالبلد، فلدينا خلل كبير، والكويت انفقت 2،5 مليار على البعثات في الخارج رغم ان التعليم الجامعي بدأ في الكويت منذ 1966 .

وطالب بأن تكون هناك معالجة شاملة وفق ضوابط مشيرا إلى وجود تحدي زيادة الكثافة الطلابية ووجود ضغط كبير على مؤسسات التعليم العالي.

تشجيع الشباب

بدوره شدد النائب عبدالله المضف على أهمية تشجيع الشباب على المبادرة ودعمها بصورة تخفف الأعباء عن الدولة، مشيرا إلى أن من الملاحظ في هذا الجانب أن من يريد بدء مشروعه من المواطنين يبدأ في ذلك بعد التقاعد.

وطالب بأن تقتصر حضانة الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة على فترة محددة حتى ينجح ويستطيع تحمل أعبائه ومن ثم يخرج الصندوق من هذا المشروع.

من ناحيته أوضح النائب د.بدر الملا أهمية أن يكون توظيف غير الكويتي بعد التدقيق على الشهادات إضافة إلى اختبار قدراتهم من قبل الجمعيات المهنية المختصة.

سوق العمل

وقال الملا إن ربط مخرجات التعليم بسوق العمل يعد مشكلة كبيرة، مشيرا إلى انه في مجال الهندسة يوجد 5 آلاف خريج بانتظار دورهم في كشوف ديوان الخدمة المدنية بسبب سوء الإدارة.

وتطرق النائب مهلهل المضف إلى قضية الشهادات غير المعتمدة معتبرا أنها من المعوقات الرئيسة التي تواجه سوق العمل والتي تحتاج إلى وضع آلية جادة لحلها.

واعتبر أن الحكومة لا تتعامل بجدية مع تلك المشكلات، مطالبا سمو رئيس الوزراء باستدعاء كل الوزراء المعنيين بهذه القضية للوصول إلى حل جذري في غضون ثلاثة أشهر.

من جهته قال النائب د.حمد روح الدين إن القوانين التي يقترحها النواب جاءت بسبب التراجع في اغلب قطاعات الدولة، مطالبا بأن تكون هناك نية صادقة من الحكومة في الابتعاد عن الترقيات بالمحسوبية .

وأضاف ان المقترحات المقدمة من النواب هي لتحديد بعض المعايير للوزراء لاختيار القيادات وعلي الحكومة ان تصدر مثل هذه القوانين وتلزم الوزراء بها لتخفيف الفساد الموجود من أجل العبور لبر الأمان

جانب من الورشة

- المشاركون يؤكدون الحاجة إلى تعديلات تشريعية لمعالجة أوضاع سوق العمل
- الساير: هناك تعديلات نيابية مهمة لقانون الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- جوهر: الكويت تحتاج لإنشاء شركة كويتية مساهمة مختصة بالصناعات الدوائية
- الملا: عدم ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل كارثة تعصف بالبلد وبمقدرته
- المضف: حضانة الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة تقتصر على فترة محددة

الملا: ما سبب إسناد «سهل» للمعلومات المدنية في ظل وجود الجهاز المركزي للمعلومات؟

أعلن النائب د.بدر الملا عن توجيهه سؤالاً إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس.

ونص السؤال على ما يلي:

أعلن سمو رئيس الوزراء في لقائه مع القياديين أنه خلال أسبوع سينطلق تطبيق سهل، وحيث إنه بالفعل بدأ هذا التطبيق بالعمل، ونظرا لخطورة المعلومات التي يتضمنها هذا التطبيق، وحماية للحق في الخصوصية وحق الأفراد في حماية معلوماتهم وللتأكد من توافر سبل الحماية القانونية والفنية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – متى بدأ طرح فكرة تطبيق سهل؟ وما الإجراءات التي سبقت إطلاق هذا التطبيق؟ يرجى تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك.

2 – هل هناك دراسة فنية لتطبيق سهل؟ إذا كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان أسباب ذلك، وفي حالة الإيجاب، فيرجى بيان ما إذا كانت الدراسة قد احتوت على مخاطر تسرب المعلومات والإجراءات الكفيلة بمنع تلك المخاطر؟ مع مراعاة تزويدي بنسخة من تلك الدراسة في حال وجودها وبيان الجهة التي قامت بتلك الدراسة؟

3 – من الجهة التي برمجت تطبيق سهل؟

4 – ما سبب إسناد العمل بهذا التطبيق لهيئة المعلومات المدنية في ظل وجود الجهاز المركزي للمعلومات؟

5 – هل لدى هيئة المعلومات المدنية الكوادر الفنية لاكتشاف أي حالات اختراق أو منع لأي تسريب للمعلومات؟ يرجى تزويدي بأسماء القائمين على هذه الأعمال في هيئة المعلومات المدنية وخبراتهم وسيرهم الذاتية.

6 – ما مدى صحة أن إدارة أو تشغيل أو صيانة الأجهزة المتعلقة بتطبيق سهل أُسندت لشركة خاصة؟ في حالة الإجابة الإيجاب، فيرجى بيان اسم الشركة التي أُسندت لها تلك الأعمال أو أحد هذه الأعمال وتزويدي نسخة من العقد المبرم مع هذه الشركة.

7 – في حال ما إذا كان إبرام العقد قد أُبرم مع شركة، ما الضمانات القانونية في عدم اختراق أي من العاملين في تلك الشركة لمعلومات الأفراد أو استغلال اطلاعهم على تلك المعلومات؟ وهل تضمن العقد حظرا على الشركة بالاستعانة بشركة أخرى أو بعاملين ليسوا من ضمن عاملي الشركة؟

8 – ما الجوانب الفنية لضبط أي اختراق او إطلاع غير قانوني على معلومات الأفراد؟

9 – هل تمت الاستعانة بشركات متخصصة لتقييم مستوى الحماية في التطبيق؟ في حالة كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة كانت الإجابة النفي، فيرجى بيان أسباب ذلك؟

10 – ما البنود القانونية التي تضمن عدم قيام أي من عاملي تلك الشركة من اختراق أو الدخول غير المصرح أو غير المبرر على معلومات الأفراد؟

11 – ما مستويات الحماية الفنية من اختراق التطبيق؟

12 – ما مستويات الحماية الفنية من منع الدخول غير المبرر من المطلعين على معلومات الأفراد؟

13 – مامدى إمكانية نسخ محتويات التطبيق من الناحية الفنية أو إمكانية استخراج محررات من التطبيق؟ وما وسائل الحماية الفنية من تلك الأعمال؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك من مستندات.

14 – هل قدم مقدم الخدمة ضمانا أو ما يثبت أن العاملين لديه تدربوا على حماية الخصوصية للمعلومات الموجودة في التطبيق؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك.

15 – هل تضمن العقد حظرا على الشركة التي تعمل على تشغيل أو إدارة أو صيانة التطبيق من بيع كل أو جزء من ملكيتها من دون أخذ موافقة كتابية من الجهة الحكومية القائمة بمتابعة العمل على هذا التطبيق؟ في حال كانت الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حال كانت الإجابة النفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

16 – هل القائمين على إدارة أو تشغيل أو صيانة هذا التطبيق سواء من أشخاص اعتبارية أو طبيعية وسواء كانوا من القطاع العام أو الخاص مرخص لهم من الهيئة العامة للاتصالات عملا بالقرار رقم 42 / 2021؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

17 – هل قام مقدم الخدمة بنشر سياسة الخصوصية على موقعه في الانترنت؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

18 – هل أُبرم أي اتفاق أو بروتوكول مع الهيئة العامة للاتصالات تتضمن تدابير الفحص وتفتيش التدابير الأمنية المعمول بها للحفاظ على المعلومات الشخصية للأفراد؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

19 – هل تم اتباع آلية معالجة وتشفير البيانات الشخصية من قبل مزود الخدمة طبقا للمعايير المنصوص عليها لدى الهيئة العامة للاتصالات؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

20 – هل تم اختبار وتقييم فعالية التدابير التقنية والتنظيمية لضمان أمان معالجة البيانات لضمان أمن معالجة البيانات المتعلقة بالأفراد؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، برجى بيان أسباب ذلك.

21 – هل هناك نظم داخلية للإدارة الفعالة للبيانات الشخصية؟ وهل هناك نظم للإبلاغ عن أي تجاوز للإجراءات بما يكفل الحماية للبيانات الشخصية؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك.

22 – ما استخدامات التطبيق المستقبلية؟ وهل هناك خطة أو استراتيجية لتطوير التطبيق مستقبلا؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بتلك الخطة أو الاستراتيجية.

23 – ما خبرات فريق العمل على التطبيق؟ وهل هناك سابقة أعمال لفريق العمل تم من خلالها قياس أدائهم في إدارة مثل هذا النوع من التطبيقات؟

24 – هل تم التعاون مع دول أخرى وتمت الاستفادة من التجارب الدولية الشبيهة لتطبيق سهل وتلافي السلبيات التي ظهرت لتلك التجارب؟ في حالة الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك، وفي حالة الإجابة بالنفي، يرجى بيان أسباب ذلك

د. بدر الملا

رنا الفارس

بلدية الكويت

إدارة المناقصات والعقود - قسم الممارسات

إعلان رقم 2021/71

طرح الممارسة رقم 2021/4-2022

توريد بطاقات التزود بالوقود مسبقة الدفع للسيارات المملوكة لبلدية الكويت

تعلن بلدية الكويت عن طرح الممارسة رقم 2021/4/2022 الخاصة بتوريد بطاقات التزود بالوقود مسبقة الدفع للسيارات المملوكة لبلدية الكويت طبقا للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة في وثائق الممارسة المذكورة أعلاه والتي يمكن الحصول عليها من إدارة المناقصات والعقود (مراقبة المشتريات) مبنى البلدية الرئيسي (المبنى الأوسط) – الدور الرابع وذلك مقابل طوابع مالية بقيمة 75 د.ك (فقط خمسة وسبعون دينار لا غير) غير قابلة للرد.

علما بانه سيتم عقد اجتماع تمهيدي للحاصلين على وثيقة الممارسة في إدارة الخدمات العامة ببلدية الكويت الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق 6/10/2021 ويلتزم ممثلي الشركات والمؤسسات الراغبين بحضور الاجتماع التمهيدي تقديم كتاب يفيد تفويضهم حضور الاجتماع التمهيدي وأن يقوموا بالتوقيع على المحضر سواء بالموافقة أو التحفظ على ما جاء فيه.

وعلى كافة الشركات المتقدمة بعطاء في الممارسة إيقاد من يمثلهم لحضور الجلسة العلنية لفض مظاريف العطاءات المقدمة في الممارسة مع العلم بأنه في حال عدم الالتزام بالحضور لا تتحمل البلدية أية مسئولية تجاه ذلك.

علما بأن آخر موعد لإيداع العطاءات في الصندوق المخصص بإدارة المناقصات والعقود بالبلدية الرئيسية – مبني الوزير – الدور السابع هو في تمام الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاثنين الموافق 18 / 10 / 2021 م للاستفسار تليفون 22401044 وتسري العطاءات لمدة (90) تسعون يوما من تاريخ فض المظاريف الخاصة بها، ولاتقل قيمة الكفالة الأولية عن 2% (إثنان بالمائة) من قيمة العطاء في صورة شيك مصدق (مصرفي) أو كفالة مصرفية (خطاب ضمان بنكي) لصالح بلدية الكويت سارية طوال مدة سريان العطاء، علما بأن هذه الممارسة غير قابلة للتجزئة.

مدير عام البلدية